

بعهد السيسي □□ مسئولو توريد الأقماع يستولون على 246 مليون جنيه من قوت الغلابة



الخميس 16 يونيو 2016 02:06 م

كشفت أجهزة رقابية عن قضية فساد كبرى في توريد محصول القمح بمحافظة القليوبية؛ حيث قام مندوبو الجهات الحكومية الخاصة بالتوريد وأعضاء اللجنة المشرفة على استلام وتخزين الأقماع في العبور بالتلاعب في الكميات التي يتم توريدها لصالح أصحاب الصوامع المتعاقدة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين بمحافظة القليوبية، والاستفادة من دعم الدولة لأسعار القمح المحلي للمزارعين للتربح □

فقد قام المتهمون بإثبات توريد الأقماع المحلية بكميات وهمية تتضاعف عن الكميات الحقيقية التي تم تحصيلها مما أسفر عن الاستيلاء على ما يقرب من 246 مليون جنيه من المال العام □

وأفادت التحريات قيام المسؤولين عن شركة صوامع العبور الكائنة بالمنطقة الصناعية الأولى -دائرة قسم العبور ومديرها المسئول "ياسر م ع م" والمتعاقدة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين- باستغلال دعم الدولة لأسعار القمح المحلي للمزارعين وتوريد محصول الموسم الحالي من القمح الذي يتراوح فرق سعره عن الأسعار العالمية بمقدار 800 جنيه تقريبا لكل طن □

وكشفت التحقيقات قيام المسئول عن شركة الصوامع بالاتفاق مع أعضاء اللجنة المشرفة على استلام وتخزين الأقماع بالصوامع خاصته بإثبات في محضر الغلق عن توريد الأقماع المحلية بتاريخ 14 يونيو عن موسم 2016، أن كمية الأقماع التي تم توريدها وتخزينها 26 ألف و026 طن، والموقع عليه من أعضاء اللجنة ومندوب هيئة الرقابة على الصادرات والواردات، ومندوب مديرية التموين، وأمين الشونة، ومندوب الجهة الموردة، ومندوب الشركة العامة للصوامع، ومندوب مديرية الزراعة □

وباستهداف الصومعة محل التحريات، بالاشتراك مع لجنة الرقابة التموينية تبين أن الأقماع المخزنة فعليا داخل الصوامع مقدارها 5844.72 طن، وأن نسبة العجز عما هو مثبت بمحضر الغلق مقداره 20184.540 طن، بقيمة 56 مليون و516 ألف و712 جنيه □

وأضافت التحقيقات قيام أعضاء اللجنة بتسهيل استيلاء أصحاب شركة الصوامع على المال العام المتمثل في قيمة القمح الذي لم يتم توريده فعليا □

والواقعة الثانية تكررت بصوامع الشماشرجي الكائنة بالمنطقة الصناعية الأولى ومديرها المسئول "أحمد م غ"، والمتعاقدة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين، حيث قام المسئول عن شركة الصوامع بالاتفاق مع أعضاء اللجنة المشرفة على استلام وتخزين الأقماع بالصوامع خاصته بإثبات في محضر الغلق عن توريد الأقماع المحلية، أن كمية الأقماع التي تم توريدها وتخزينها 29560.1 طن، والموقع عليه أيضا من أعضاء اللجنة والمندوبين المختصين □

وتبين أن الأقماع المخزنة فعليا داخل الصوامع مقدارها 5844 طن، وأن نسبة العجز عما هو مثبت بمحضر الغلق مقداره 23716.1 طن، بقيمة 66 مليون و405 آلاف و80 جنيها □

وكشفت التحقيقات أيضا، عن قيام أعضاء اللجنة بتسهيل استيلاء أصحاب شركة الصوامع على المال العام، المتمثل في قيمة القمح الذي لم يتم توريده فعليا بإجمالي وزن 43900.64 طن، بقيمة 122 مليون و921 ألفًا و692 جنيها، تحررت عن الواقعتين المحاضر اللازمة لتتولى النيابة التحقيق □